

قرار رقم (٥٠٧) لسنة ٢٠١٠

بتاريخ ١٩ / ١٠ / ٢٠١٠

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق
العطاء لضباط الأمن المركزي

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.

وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (١٤٩) لسنة ٢٠٠٩ بتفويض نائب رئيس الهيئة فى اعتماد الموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة.

وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (٣١) لسنة ١٩٩٥ بقبول تسجيل صندوق العطاء لضباط الأمن المركزي برقم (٥٥٢).

وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها .

وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية للصندوق المنعقدة في ٢١ / ٣ / ٢٠١٠ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي .

وعلى محضرى اجتماعى لجنة البت فى طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وتعديل أنظمتها الأساسية وتصفياتها وبقرار رئيس الهيئة رقم

(١٥) لسنة ٢٠١٠ بجلستيه المنعقدتين بتاريخى ٨ / ١٧ ، ٧ / ٩ / ٢٠١٠ باقتراح

اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور.

وعلى مذكرة الإدارة العامة لتعديلات نظم صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة

٢٠١٠ / ٩ / ٢١ .

ق ر ر

مادة (١) : أولاً : يستبدل بنصوص البندين (٢/ج ، ٣) من المادة (٥) من الباب الثانى (شروط



العضوية والاشتراكات) والبنود (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ١٠، ١١) من المادة

(٨) من الباب الثالث (المزايا) النصوص التالية :-

الباب الثاني : (شروط العضوية والاشتراكات)

مادة (٥) :

(٢) الاشتراك الشهري ورسم القيد ورسم العضوية كما يلي :-

(ج) رسم العضوية :

يدفعه الضابط مرة واحدة عند انضمامه للصندوق ويكون متدرجاً وفقاً لرتبته

عند الانضمام طبقاً للجدول التالي :-

الرتبة	رسم العضوية
ملازم	مائة وخمسون جنيهاً
ملازم أول	مائتان جنيه
نقيب	ثلاثمائة جنيه
رائد	ألف ومائتان جنيه
مقدم	ألفان وأربعمائة جنيه
عقيد	أربعة آلاف وخمسمائة جنيه
عميد	أربعة آلاف وسبعمائة وخمسون جنيهاً
لواء *	خمس آلاف جنيه
مساعد الوزير	خمس آلاف جنيه
مساعد أول الوزير	خمس آلاف جنيه

(٣) موارد سنوية بحد أدنى مليوني جنيه ويشترط لاستحقاق كامل الميزة التأمينية

تحقيق هذه الموارد بالكامل عن السنة السابقة وفي حالة عدم تحقيقها أو عدم

تحقيق جزء منها يتعين على مجلس إدارة الصندوق وقف صرف المزايا

التأمينية فوراً وإعداد دراسة ائتمانية بفحص مركزه المالي واعتمادها من

الهيئة في ضوء الموارد المحققة وقد تنتهي هذه الدراسة الى تخفيض المزايا أو

زيادة الاشتراكات أو كليهما معاً اعتباراً من تاريخ وقف صرف المزايا التأمينية.



٤٦٠٢٦

ويتم تحديد نصيب العضو من صافى الموارد السنوية لأى سنة مالية بخارج
قسمة اشتراكات العضو السنوية المسددة على اجمالى الاشتراكات السنوية
للأعضاء مضروباً فى صافى الموارد السنوية المستهدفة.

الباب الثالث : (المزايا)

مادة (٨) :

(١) عند انتهاء خدمة الضابط لإحالاته للتقاعد :-

أ- بالنسبة للعضو المؤسس :-

(١) فى حالة الاحالة للتقاعد اعتباراً من رتبة لواء:

يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع اثنان وستون ألف جنيه.

(٢) فى حالة الاحالة للتقاعد قبل رتبة لواء:

يحسب للعضو مستحقاته وفقاً للفقرة (١) عالىة على أن تصرف بنسبة

٨٢% منها لرتبة عقيد سنتين وتزاد ٢% من قيمتها عن كل سنة خدمة

اعتباراً من رتبة عقيد سنتين وبحد أقصى ٩٨% من الميزة.

(٣) فى حالة الاحالة للتقاعد لبلوغ سن التقاعد القانونى (٦٠ سنة) قبل انقضاء

سنتين فى الخدمة فى رتبة عقيد (تشمل كافة الرتب أقل من عقيد) يعامل

معاملة انتهاء خدمة كعقيد سنتين أى تحسب للعضو مستحقاته وفقاً للفقرة

(١) عالىة على أن تصرف بنسبة ٨٢% منها.

ب- بالنسبة للعضو غير المؤسس :-

يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع ألفان وخمسمائة وخمسون جنيهاً

عن كل سنة اشتراك بالصندوق وبحد أقصى المزايا التأمينية المستحقة

للعضو المؤسس وفقاً للفقرة (أ) بعاليه.

(٢) فى حالة انتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو العجز الكلى المستديم :-

يؤدى الصندوق للعضو أو لورثته الشرعيين (فى حالة عدم تحديد مستفيدين

عنه) ميزة تأمينية بواقع اثنان وستون ألف جنيه مهما كانت مدة اشتراكه

بالصندوق.

(٣) فى حالة انتهاء الخدمة بسبب العجز الجزئى المستديم :-

يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع ٥٠% من الميزة التأمينية



المستحقة فى حالة العجز الكلى المستديم المنهى للخدمة أو يعامل معاملة الاحالة للتقاعد أيهما أفضل له.

٤) فى حالة انتهاء خدمة العضو بنقله خارج الأمن المركزى مع استمرار خدمته بوزارة الداخلية :-

يكون من حق العضو التمتع بكافة مزايا الصندوق مقابل استمراره فى سداد كافة الاشتراكات المحددة بالنظام أو يرد للعضو كافة مدفوعاته بالاضافة الى ٨% من قيمتها وذلك فى حالة عدم استمراره بعضوية الصندوق.

٥) فى حالة انتهاء العضوية بالاستقالة :-

فى حالة انقضاء سنتين فى الخدمة فى رتبة عقيد يعامل العضو معاملة الاحالة للتقاعد وفى الحالات الأخرى يرد للعضو كافة مدفوعاته بالاضافة الى ٨% من قيمتها.

٦) فى حالة انتهاء الخدمة لدواعى أمنية أو لأسباب مشينة :-

يُرد للعضو كافة مدفوعاته دون أى فوائد.

١٠) فى حالة انتهاء الخدمة فى رتبة لواء :-

يؤدى الصندوق للعضو ميزة إضافية بواقع ٢% من قيمة ميزة نهاية الخدمة الخاصة به وذلك عن كل سنة اشتراك فى رتبة لواء.

١١) فى حالات الخروج الجماعى أياً كان سببه وعلى سبيل المثال الانسحابات أو

الاستقالات الجماعية أو بسبب العجز الصحى :-

يتعين على الصندوق عدم صرف أية مستحقات لهؤلاء الأعضاء إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة.

ثانياً : إضافة بنود جديدة بأرقام (١٢ ، ١٣ ، ١٤) للمادة (٨) من الباب الثالث (المزايا)

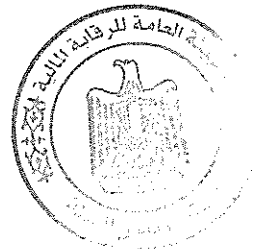
نصوصهم كالتالى :-

الباب الثالث : (المزايا)

مادة (٨) :

١٢) فى حالة الاعارة لجهة خارج الوزارة والاجازات بدون مرتب :-

يلتزم العضو بأن يسدد مقدماً سنوياً الاشتراكات الخاصة بالنظام بالإضافة الى نصيبه من الموارد السنوية المستهدفة (ويستثنى من سداد الموارد السنوية



العضو المعار من قبل الوزارة، الموفدين فى مأموريات حفظ السلام،
الحاصلون على اجازات خاصة بدون مرتب للعمل فى وظائف تابعة للأمم
المتحدة) وفى حالة التأخير عن سداد الاشتراكات ونصيبه من الموارد
السنواتية (إن وجدت) يتم تطبيق أحكام المادة (٧) وفى حالة الوفاة أو العجز
المنهى للخدمة أثناء فترة الاعارة أو الاجازة بدون مرتب قبل أن يسدد
العضو التزاماته السنواتية تصرف المزايا التأمينية طبقاً لأحكام هذا النظام بعد
خصم الاشتراكات المستحقة ونصيبه من الموارد السنواتية مضافاً إليها ٨%
من قيمتها.

(١٣) فى حالة انتهاء الخدمة بسبب الاستقالة أو الفصل أو انتهاء العضوية بسبب
الفصل من الصندوق مع الاستمرار فى الخدمة :-
يرد للعضو كافة مدفوعاته بالاضافة الى ٨% من قيمتها.

(١٤) أحكام عامة فى صرف المزايا :-

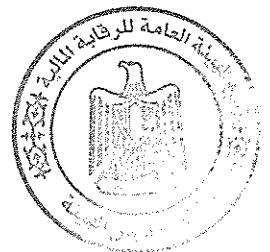
(أ) يشترط لصرف ميزة التقاعد لأى عضو سواء كان مؤسساً أو غير مؤسس
ألا تقل مدة اشتراكه بالصندوق عن ثلاث سنوات كاملة وفى حالة احالة
العضو إلى المعاش قبل مضى هذه المدة يستمر العضو فى سداد التزاماته
المالية حتى اكتمال هذه المدة اللازمة لاستحقاق الميزة.

(ب) يراعى خصم كافة مزايا الترقية المنصرفة لأى عضو عند استحقاق ميزة
انتهاء الخدمة أو العضوية الخاصة به.

(ج) لا تصرف الميزة عند الاستحقاق فى رتبة لواء إلا بالانتهاء الفعلى للخدمة
بوزارة الداخلية.

(د) يتم اعتبار نهاية الخدمة فى حركة الترقيات السنواتية بالاحالة للمعاش بناءً
على رغبة العضو بمثابة نهاية الخدمة بالطريق الطبيعى من حيث استحقاق
المزايا التأمينية ويصرف له الميزة التأمينية المقررة لرتبته.

(هـ) تنتهى العضوية بانتهاء الخدمة بالانتقال الى وظيفة مدنية وتسوى
مستحقات العضو بالحصول على مدفوعاته بالاضافة الى ٨% من قيمتها
إلا أن انتهاء الخدمة بالنقل الى وظيفة مدنية بترشيح من الوزارة يعتبر
بمناوبة انتهاء الخدمة بالطريق الطبيعى وتسوى مستحقات العضو وفقاً
لرتبته عندئذ.



ثالثاً : إلغاء البند (و) من المادة (٣) من الباب الأول (بيانات عامة).

مادة (٢) : يسرى هذا القرار اعتباراً من ٢٠١٠/١/١ .

مادة (٣) : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية وعلى الجهات المعنية تنفيذه.

د. عادل منير

عادل منير
نائب رئيس الهيئة

